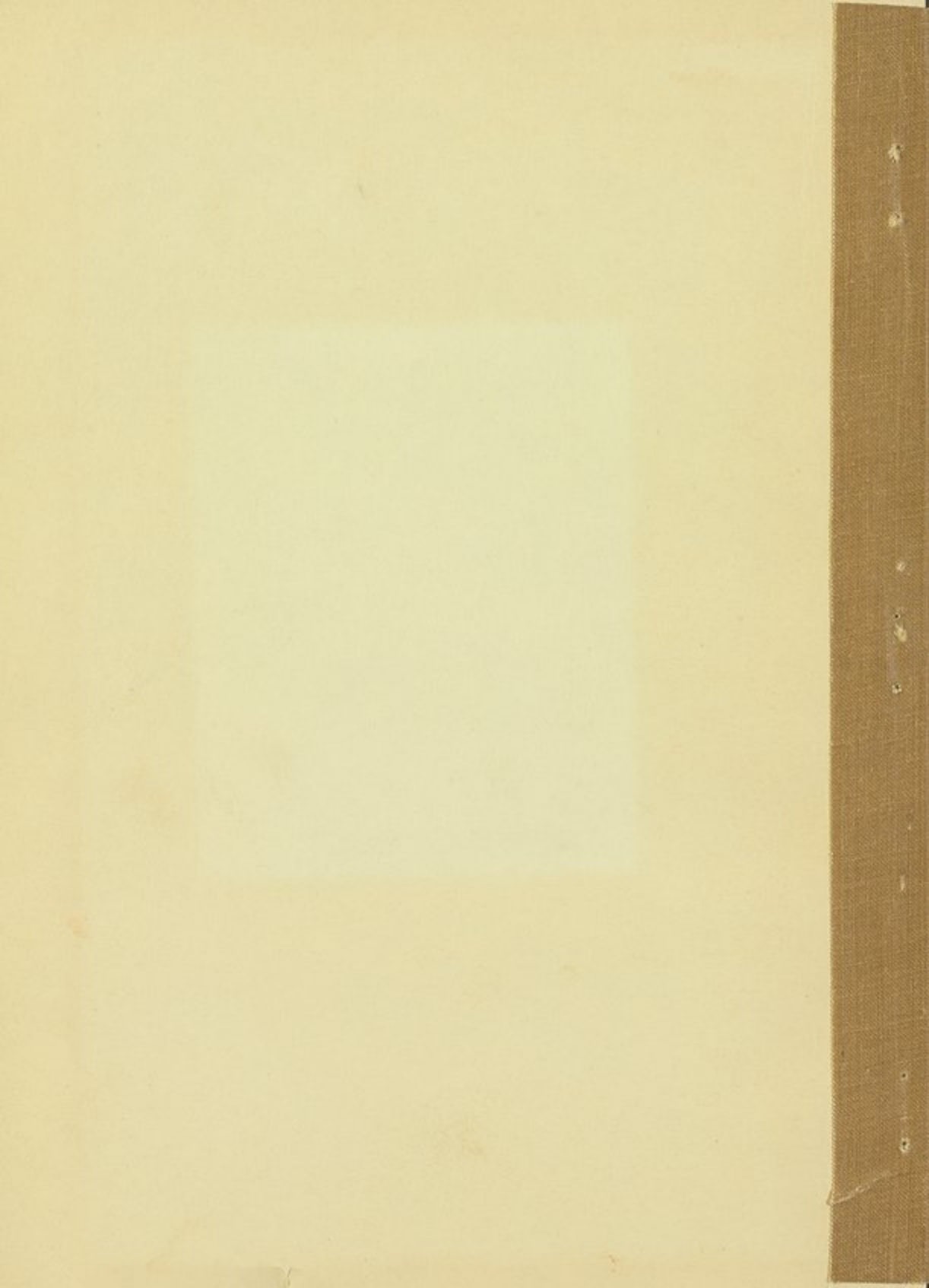




THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY





الأحكام

في

الفرائض والمواثيق

تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحنفية الطوسي

٤٦٠-٣٨٥

تقديم وتحقيق

محمد هادي الأميني

مستوراد كنج ذكوة رزاق

طبعة دار الحكمة

١٣٨٢-١٩٦٣ م

الأخيار

في

الفرائض والمواثيق

تأليف

سبيع الطائفي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

٤٦٠-٣٨٥

تقديم وتحقيق

محمد هادي الأبي

893,799
T873

مشورات دارالافتاء

505350

١٣٨٣ هـ — ١٩٦٣ م

مطبعة دار الحكمة — النجف الاشرف

بمناسبة الذكرى الالفية لميلاد رجل الفقه الاسلامي وبشرع
اصول الاجتهاد والتفقه والتفسير في القرن الخامس الهجري ومؤسس
الجامعة الكبرى (النجف الاشرف) وواضع حجرها الاساسي قبل
الفعام شيخ الطائفة ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ٥٠٠٠ هـ صدرت
بالاشتراك مع اخي الاستاذ عبدالرحيم محمد علي ٥٠٥ هـ كتابنا مصادر
الدراسة عن النجف والشيخ الطوسي (١) وفي الوقت نفسه اخذت
على نفسي جمع وتحقيق الرسائل التي وضعها الشيخ خلال مدة حياته
في مسائل ومباحث مختلفة، الغير مطبوعة والتي لازالت تعيش في الرفوف
وزوايا الاهمال والنسيان والخمول ٥٠٠٠ اكبارة لهذه الذكرى
التي ستظل على الامة الاسلامية في رمضان عام ١٣٨٥ هـ وتخليداً
لعبقريته الفذة ٥٠٠٠

ان حياة الشيخ الطائفة كانت تتركز على مزايا من ابرز محاسنها
ارشاد الامة الى اعظم وسيلة لاصلاح المجتمع وتنقيته من ادران الشر
والفساد وتحقيق التضافر والتعاون الاجتماعي والدعوة الى الخير
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع ميله الشديد للسياسة والاستطلاع
على حقايا المشاكيل العويصة وطريقة حلها باسلوب منطقي محكم
لاسيما وقد امتزج بسائر طبقات الشعب يومئذ ف عرف عنهم جميع صفاتهم
واخلاقهم وبعدان شعر بفداحة الظلم وثقل الجور واهتمام الحقوق .

(١) يقع في ١٢٢ ص مطبعة النجف سنة ١٣٨٢ هـ .

غُيرَ ان الحوادث القاسية التي اجتازت بغداد عام ٤٤٨ هـ واقتحمت
الدور الواحدة واهلها عزل من كل سلاح الاسلح الحق والايمن
فقتلت الرجال وانتهبت البيوت ودكتها بمعاول الهدم والتخريب ولم
تقف عند هذا الحد من العدوان الاثم فاستباحت الحرمات وهتكت
اعراض النساء المسلمات وعرضتهن عاريات امعاناً في التنكيل وايغالا
في الاذلال والتعذيب فنهبت دار الشيخ واحترقت مكتبته العامرة
وكرسى كان يجلس عليه للكلام بعدان وضعه واقربه الخليفة
العباسي القائم بامر الله عبد الله .

على اثر هذه القضايا هاجر الى النجف الاشرف واستوطنها
واستقل بالزعامة الدينية وتقلد شؤون الطائفة الامامية والمجلس
اعلى للمقلد والفتوى وحماية الدين وحفظه .

ومهما يكن من امر فقد رحلت افئس عن رسائل الشيخ هنا
وهناك ووقفت بتوفيق الله بجهد المستطاع على رسائل حفظها لنا
التاريخ من النكبات والكوارث ومن بينها رسالة فقهية تناول الشيخ
فيها الفرائض والموارث بصورة موجزة وهي كسائر مؤلفاته عليها
مسحة الاجتهاد والفهم المستقل وقد كتبها بعقليته الوقادة التي ان دلت
على شي فانما تدل على استعداده العلمي في الفقه والكلام والرجال
والتفسير مع الاتساع في افاق الكتابة والتنوع في قواعد
النقد ومناهج التعبير .

وعلى اثر هجرته الى النجف لكونه باب مدينة علم النبي
 الاقدس (ص) تشامخ بناؤه وعمر فناؤه وصفت سماؤه وطاب ورده
 وماؤه وحي امله وقوى رجاؤه وازدحمت بالوافدين عليه لطلب
 العلم ارجاؤه والتفقه في الدين وتجاوبت بالعلم والدين في جوانبه
 اصداؤه وبقي فيها الى ان توفي عام ٤٦٠ ودفن في داره بوصيته منه .
 ان الرسالة هذه - الأيجاز - من مخطوطات مكتبة مدرسة اية الله
 البروجردي في النجف الاشرف وتقع في ١٥ صحيفة بالقطع الثمن
 ١٣ في ١٩ و برقم ٦٤٦ ج في كل صفحة ١٩ سطر أطوله ٨ سم كتبت
 في القرن الحادي عشر الهجري وبخط الفقيه الحجة السيد محمد تقى
 ابن الحسن وبعده من اجل تلاميذ الشيخ البهائي والسيد المير محمد باقر
 الداماد وقد ترجمه الشيخ الحر العاملي في امل الامل كما ترجم له
 السيد الامين في اعيان الشيعة ج ٤٤ ص ١٢١

قال السيد : فاضل جميل فقيه له (١) كتاب تذكرة
 العابدين في الفقه (٢) رسالة في وجوب صلاة الجمعة (٣) رسالة
 في شرح خطبة الشرايع (٤) مجمع الفرائد حواشي علي تلخيص
 المفتاح (٥) مناسك الحج فرغ منه سنة ١٠٢٢ (٦) مجمع الفوائد
 حاشية على التجريد وشرحه للمولى على القوشجي وغير ذلك . قرأ
 على الشيخ البهائي والمير الداماد ووجد بخطه اجازة للمير معز الدين
 على ظهر كتاب تحفة الرضا اجازة من السيد محمد تقى الاسترآبادي

بخطه للمؤلف قال فيها: ومن الموفقين لسلوك اشرف السبيلين
السيد الاجل الافضل والسند المحقق الاكمل نسل العترة الطاهرة
وسلالة الانجم الزاهرة صاحب الاخلاق الرضية والملكات المرضية
الجامع بين مكارم الاخلاق وطيب الاعراق قدوة اعظم السادات
الكرام وعنوان صفيحة صفائح افاضل العلماء الاعلام معز الدين
محمد بن ابي الحسن الموسوي وفقه الله وكتب في اخر الكتاب فهرست
مصنفات خادم عتبة الرضا (ع) معز الدين محمد ابي الحسن الموسوي ثم
ذكر مؤلفاته وهي تزيد على خمسين مصنفًا والف عدة كتب كل
منها مرسوم بالتحفة مضافة الى احد اسماء المعصومين مثل تحفة النبي
في عمل السنة وتحفة فاطمة في الصرف وهكذا الى تحفة القائم
في اصول الدين .

واخر الرسالة مانصه : تمت هذه الرسالة المسماة بكتاب
الايجاز من مصنفات شيخ الطائفة طاب ثراه وجعل الجنة مسكنه
وماواه ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي على يد احوج المر بوبين
واقبل المحتاجين الى عفو ربه الغني الهادي محمد تقي بن الحسن الطهر
الحسيني الاستر ابادي سنة ١٠٢٣ - .

وتوجد نسخة منها في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء
تاريخ كتابتها سنة ٠٩٦٨ . واخرى في مكتبة آية الله الحكيم العامة
في النجف الاشرف وهي برقم ٤٦٣ تاريخ كتابتها سنة ١٣٠٤ وقد

كتب اسم المؤلف والكتاب بالحمري في اعلى الاولى .
وقد نص على الكتاب وصحح نسبه الى ابي جعفر الطوسي
جميع الذين تناولوا ترجمة الشيخ ونسبوه اليه من دون اي ترديد
كما في مقدمة رجال الطوسي ٩ وذكره الشيخ ايضا في الفهرست
ص ١٨٩ عند تعداد مؤلفاته، وريحانة الادب ٢ ص ٤٠٠ وفي الذريعة
٢ ص ٤٨٦ : الايجاز في الفرائض للشيخ الطوسي وانما سمي به لان
الغرض فيه الايجاز كما عمله في الجمل والعقود في العبادات
واحال فيه التفصيل الى كتابه النهاية .

وهذه الرسالة على صغر حجمها وكبير فائدتها ومعناها
كانت موضع الدرس والتحقيق والتدريس والتعليق من قبل
فقهاء الامامية منذ تاليفها ليومنا هذا وعلى ضوءها جاءت بقية
المباحث التي تناولت موضوع الفرائض والارث واعتمدت عليها ونقلوا
نصوصها وعباراتها بكاملها في كتبهم الفقهية ومنهم شيخ الفقهاء وواحد
الفرقة الامامية ابو القاسم نجم الدين جعفر بن ابي يحيى الحسن بن
نجيب الدين ابي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهزلي المعروف
بالحقق الحلبي ٦٠٢ - ٦٧٦ وكان من اجل واعظم علماء الامامية
ومن اكبر والمع فقهاء الشيعة ذاعت انتاجاته العلمية بعد موته كما
ينبثق نور الشمس في الافاق بعد الغروب وله انشاء حسن وشعر جيد
ومؤلفات جليلة .

فقد اودع رسالة — الايجاز — في فصل الفرائض من كتابه؛
شرائع الاسلام الكتاب الذي لم يزل هو عنوان دروس المدرسين في
الفقه الاستدلالي في جميع الاعصار وكل من اراد الكتابة في الفقه الاستدلالي
يكتب شرحا عليه كما اتخذها المجلسي من مصادر كتابه : البحار .
وشرحها الشيخ الامام قطب الدين ابي الحسن سعيد بن
هبة الله بن الحسن الراوندي المتوفى سنة ٥٧٣هـ ودفن بقم كما
ذكر في فهرس تصانيفه وسماه : الايجاز في شرح الايجاز .
ونظمه شعر الفقيه السيد محمد الموسوي الحسيني الساروي الطبرستاني
وينيف على مأتين بيتا من الشعر واوله قوله :

فالارث إما ينتقل بالنسب او ينتقل للوارث بالسبب
ونضيف الى ما سبق ان — دار الباقر — في النجف الاشرف
بالاضافة لسلسلة نشراتها الاسلامية قررت اخراج رسائل الشيخ
الطوسي لاهمية مواضعها وخطورة اثرها ولانها ثروة علمية فيها نشاط
الحياة الفكرية وحيويتها لذلك فاني بدوري اهنأها على هذا المجهود
الكبير سلفا وارجولها ولمؤسسها دائما حسن التوفيق .
هذا واستمد التوفيق والعون من الله العلي القدير في اخراج
بقية رسائل الشيخ المتميزة بالرقعة والدقة والسلامة والرصانة والقصد
الى جانب الخصائص الاصيلية للبلاغة وهي الاصاله الوجازة والتلاؤم
وفي الوقت نفسه صفقات رابحة في عالم التفسير والكلام والفقه
والاصول . . . انه ولي التوفيق . . .

محمد هادي الاميني

النجف الاشرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله الطاهرين، وسلم تسليمًا . . . سألت أيدك الله أملاء: . . . مختصر في الفرائض والمواريث، يحيط بجميع أبوابه على طريقة الأيجاز من غير بسط للمسائل، فإن كتاب (النهاية) قد اشتمل على جميع ذلك مبسوطًا، وأن اعتقد ذلك على وجه يسهل حفظه، ويصغر حجمه، كما عملنا في الجمل والعقود (١) في العبادات، وأن اذكر فيه فصلاً يوقف منه على استخراج المسائل التي تنكسر على الورثة وكيفية استخراجها، واومي إلى الطريق التي يتطرق بها إلى قسمة المناسخات، وتداخل الفرائض، فإن هذا الجنس لم نذكره في النهاية، واومي إلى مسائل شذت من الكتاب المقدم ذكره، ولا بد من معرفة القول فيها،

(١) الجمل والعقود - خطي في العبادات سيقدم للطبع

أيضاً انشاء الله ٥

وانا مجيبك الى ما سألت مستمدا من الله تعالى التوفيق والمنة انه ولي ذلك والقادر عليه .

فصل في ذكر ما يستحق به الميراث

يستحق الميراث بشيئين : نسب وسبب ، فالميراث بالنسب يثبت على وجهين : أحدهما الفرض ، والآخر القرابة ، وبالسبب على ضربين : الزوجية والولاء (١) فالزوجية لا يستحق بها الميراث إلا بالفرض لا غير إلا في مسألة واحدة نذكرها ، والولاء على ثلاثة اضرب : ولاء العتق ، وولاء تضمن الجريرة ، وولاء الامامة ، وجميعها لا يستحق بها الميراث بالفرض ، ونحن نذكر تفصيل ذلك انشاء الله تعالى ويمنع من الميراث ثلثة اشياء : الكفر ، والرق ، والقتل عمدا على وجه الظلم ، وكلما يمنع من الميراث من الكفر ، والرق ، والقتل ، يمنع من حجب الام من الثلث الى السدس .

فصل في سهام الموارث

سهام الموارث ستة : النصف ، والرابع ، والثلثان ، والثلث ، والسدس ، . . . النصف سهم اربعة : سهم الزوج مع عدم الولد وولد الولد وان نزلوا ، وسهم البنت ، وسهم الاخت من الاب

(١) الولاء بفتح الواو واصله القرب والدنو والمراد به هنا

تقرب أحد الشخصين بالآخر على وجه يوجب الارث .

والأم ، وسهم الأخت من قبل الأب إذا لم يكن أخت من قبل أب وأم .
والرابع : سهم اثنتين : سهم الزوج مع وجود الولد وولد الولد
وان نزلوا ، وسهم الزوجة مع عدم الولد وولد الولد .
والثمن : سهم الزوجة مع وجود الولد وولد الولد وان نزلوا الا غير .
والثلثان : سهم البنتين فصاعدا ، وسهم الأختين فصاعدا من
الأب والام ، وسهم الأختين فصاعدا من قبل الأب إذا لم يكن اخوات
من قبل اب وام .
والثلث : سهم اثنتين : سهم الام مع عدم الولد وولد الولد وعدم
من يحجبها ، وسهم الاثنتين فصاعدا من كلاله الام .
والسدس : سهم خمسة : كل واحد من الابوين مع وجود الولد
وولد الولد ، وسهم الام مع عدم الولد وولد الولد مع وجود من يحجبها من
اخوين أو أخواتين أو اربع اخوات اذا كانوا من قبل الأب والام ،
او من قبل الأب دون الام على الانفراد ، وسهم كل واحد من كلاله
الام ذكرا كان او انثى ،

فصل في ذكر زوي السهام عند الانفراد

السهام على ضربين : ذوو الأسباب ، وذوو الانساب ، فذوو
الأسباب عم الزوج والزوجة ، ولهما حالتان حالة انفراد بالميراث ،
وحالة اجتماع ، فاذا انفردوا كان لهم سهم المسمى ان كان زوجا
النصف ، والرابع ان كانت زوجة ، والباقي لميراث المال ، وقال اصحابنا :

ان الزوج وحده يرد عليه الباقي باجماع الفرقة على ذلك ، واما
حالة اجتماع فلهم سهمهم المسمى للزوج النصف مع عدم الولد
وولد الولد وان سفلوا مع جميع الوراثة اذا فرض كان او غير ذي
فرض ، وله الربع مع وجود الولد وولد الولد وان سفلوا ، والزوجة
لها الربع مع عدم الولد وولد الولد وان سفلوا مع جميع الوراثة ،
ولها الثمن مع وجود الولد وولد الولد ولا يدخل عليها النقصان في
حال من الاحوال ولا يرد عليه الفاضل الا ما استثنياه .

وأما ذوو الانساب فلهم حالتان : حالة انفراد ، وحالة
اجتماع : فاذا انفرد كل واحد من ذى السهام أخذ ماسمي له
والباقي يرد عليه بالقرابة ، ولا يرد الى بيت المال ، ولا يصح ان
يجتمع من ذوي السهام إلا من كان قرباه واحدة الى الميت مثل
البنت او البنات مع الابوين ، او مع كل واحد منهما لان كسل
واحد من هؤلاء يقرب الي الميت بنفسه ، فاذا اجتمعوا فلهم ثلاثة
احوال : حالة يكون المال وفقاً لسهامهم ، وحالة يفضل المال على
سهامهم ، وحالة ينقص لمزاحمة الزوج او الزوجة لهم ، فاذا كانت
التركة وفقاً لسهامهم أخذ كل ذي سهم سهمه ، فاذا كانت فاضلة
عن سهامهم اخذ كل ذي سهم سهمه ، والباقي رد عليهم على قدر
سهامهم ، واذا كانت التركة ناقصة عن سهامهم لمزاحمة الزوج او
الزوجة لهم كان النقص على البنت او ما زاد عليها دون الابوين او

احدهما ودون الزوج او الزوجة ، والكالاتان معاً يسقطان مع
 البنت او البنات ، ومع الأبوين ومع كل واحد منهما ، ويصح
 اجتماع الكاليتين معاً لتساوي قرابتهما ولهم أيضاً ثلاثة احوال :
 حالة تكون التركة وفقاً لسهامهم ، وحالة يفضل عنها ، وحالة
 ينقص عنها ، فاذا كانت وفقاً لسهامهم أخذ كل واحد منهم سهمه ،
 واذا فضلت من سهامهم فان كانت كلاله الاب لها سببان بان يكون
 الاخت او الاختان من قبل الأب والام رد ما فضل عن سهامهم على
 كلاله الاب والام لاجتماع سببين فيهم دون كلاله الام التي لها سبب
 واحد ، وان كانت كلاله الاب لها سبب واحد بان يكون من قبل
 الاب خاصة ، فقد ساوى كلاله الام في القرابة ، فانه يرد عليهم
 على قدر سهامهم ، ومن اصحابنا من قال : ترد الفاضل على كلاله
 الاب لان النقص يدخل عليها ، و كلاله الاب خاصة يسقط مع
 كلاله الاب والام ، فاذا لم تكن كلاله الاب والام قام كلاله الاب
 مقامهما في مقاسمة كلاله الام ، واما اذا نقصت التركة عن سهامهم
 لمزاحمة الزوج او الزوجة لهم ، كان النقص داخل على كلاله الاب
 دون كلاله الام ، فان كلاله الأم والزوجة لا يدخل عليهم
 النقصان على حال .

فصل في ذكر من يرث بالقرابة دون الفرض

قد ذكرنا من يرث بالفرض من ذوي الانساب ، ومن يجتمع

منهم ومن لا يجتمع ، فأما من يرث بالقرابة دون الفرض سبعة
 انواع: الولد الصلب (١)، وولد الولد ، والأب ، ومن يتقرب بالأب من
 ولد الولد ، او ابوى الأب او من يتقرب بالأم دونها ودون
 ولدها ، فان الام وولدها مسمون على ما ذكرنا ، فاقوى القرابة
 الولد للصلب ، فان الولد للصلب اذا كان ذكراً أخذ المال كله
 بالقرابة ، ان كان واحداً ، وان كان اكثر من واحد فالمال بينهم
 بالسوية ، وان كانوا ذكوراً واناثاً كان للذكر مثل حظ الانثيين ،
 ولا يرث معهم احد من يرث بالقرابة سواء تقرب بهم أو بغيرهم ،
 إلا ذوي السهام الذين ذكرناهم من الزوج او الزوجة او الوالدين
 او احدهما .

ثم بعد ذلك ولد الولد أقوى من غيرهم من القرابات ، لان

(١) وذكر المحقق في الشرايع : ان الولد الاكبر يحبى من
 تركة ابيه بشباب يده وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما عليه
 من صلاة وصيام ومن شرط اختصاصه ان لا يكون سفيه او لافسد الرأي
 وان يخلف الميت ما لا غير ذلك فلو لم يخلف سواه لم يحض بشيء
 منه ولو كان الاكبر انثى لم يحب واعطى الاكبر من الذكور وفي
 هذا الخصوص روايات مستفيضة صادرة عن اهل البيت (ع) وعليها
 اعتماد فقهاء الامامية كصحيحة ربيعى عن ابي عبد الله الصادق (ع)
 قال : اذا مات الرجل فلا كبير ولده سيفه ومصحفه وخاتمه ودرعه .

ولد الولد يقوم مقام الولد للصلب ويمنع من يمنعه الولد للصلب ،
ويأخذ كل واحد منهم نصيب من يتقرب به ، فولد الابن ذكراً
كان أو انثى يأخذ نصيب الأبن ، وولد البنت يأخذ نصيب البنت
ذكراً كان أو انثى (١) .

والبطن الاول أبداً يمنع من نزل عنه بدرجة ، كما يمنع
ولد الصلب ولد الولد ، وهم وان نزلوا يمنعون كل من يمنعه الولد
للصلب على حد واحد ، وكل من يأخذ مع الولد للصلب من ذوي
السهم فانه يأخذ مع ولد الولد على حد واحد من غير زيادة ولا
نقصان ، ثم الأب فانه يأخذ جميع المال اذا انفرد ، واذا اجتمع
مع الام أخذ ما بقى من سهمها الثلث ، والسدس مع وجود من

(١) وقد اختار صاحب الشرايع هذا الرأي من قيام اولاد
الاولاد مقام آبائهم في مقاسمة الابوين وهو مذهب اكثر الاصحاب
كالشيخين والاتباع وجملة المتأخرين لانهم في الميراث ولد حقيقة
ومن ثم دخلوا في عموم قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم الذكر
مثل حظ الانثيين وورد التصريح به في رواية عبدالرحمان بن الحجاج
عن الصادق (ع) قال ابن الابن من صلب الرجل مقام الابن قال
وابنة البنت اذا كانت من صلب الرجل قامت مقام البنت .
وهنا شرط ابن بابويه في توريثهم عدم الابوين وهو رأي
متروك لدى الفقهاء ولم يعمل به .

يحجبها من الاخوة والاحوات من قبل الأب والأم ، او من قبل
الاب او البنت مع عدمهم ، ولا يرث معه احد ممن يقرب به ولا من
يقرب بالأم ، والزوج والزوجة يجتمعان معه على ما بيناه من
ذوي السهام .

وأما ما يقرب به اما ولده او والداه ، ومن يقرب بهما من عم
وعمة ، فالجد اب الاب مع الأخ الذي هو ولده في درجة واحدة ،
وكذلك الجدة من قبله مع الأخت من قبله في درجة ، فهم يتقاسمون
المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ، اذا كانوا ذكوراً واناثاً ،
وكذلك اولاد الأب اذا اجتمعوا الذكور والاناث كان المال بينهم
للذكر مثل حظ الانثيين ، وان كانوا ذكوراً كان المال بينهم بالسوية ،
ومن له سببان يمنع من له سبب واحد ، وكذلك اذا اجتمع الجد
والجدة من قبل الأب كان المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ،
وولد الاخوة والاحوات يقومون مقام آبائهم وامهاتهم في مقاسمة
الجد ، كما أن ولد الولد يقوم مقام الولد للصلب مع الأب والجد
والجدة وان عليا يقاسمان الاخوة والاحوات واولادهم وان نزلوا
على حد واحد ، ولا يجتمع مع الجد والجدة ولا مع واحد منهما
ولا مع الاخوة والاحوات ولا مع واحد منهم اولاد الجد والجدة .
كما لا يجتمع مع الولد للصلب اولاد الاب وعلى هذا التدرج
الاقرب يمنع الأبعد بالغاً ما بلغوا ، واما من يتقرب من قبل

الام فليس إلا الجد والجددة من قبلها او من يتقرب بهما ، فان
اولادها ذوي السهام ، والجد والجددة من قبلها يقاسمون الجد والجددة
من قبل الأب والاخوة والاخوات من قبله ، ومن قبل الام لتساويهم
في القرابة .

وتسقط قسمية كلاله الام و كلاله الأب معاً عنـــــــد
الاجتماع و متى اجتمعت قرابة الأب مع قرابة الام مع تساويهم في
الدرجة كان لقرابة الام الثلث نصيب الام بينهم بالسوية ، والباقي
لقرابة الاب للمذكر مثل حظ الانثيين ، فان زاحمهم الزوج او
الزوجة لم يتعقب قرابة الام عن الثلث ، ودخل البعض على قرابة
الأب ، كما يدخل البعض على الاب نفسه و متى بعد احد القرابتين
بدرجة سقط مع الأب هو اقرب ، سواء كان الاقرب من قبل الام
او من قبل الاب ، وسواء كان البعيد له سببان والقريب له سبب
واحد ، ولم يكن كذلك الا في مسألة واحدة وهو ابن العم لاب
وام مع عم لأب فان المال لابن العم للأب والأم دون العم ولا تتعدى
هذه المسألة الى غيرها لاجماع الطائفة على هذه ، ثم على هذا
المنهاج يمنع اولاد الجد الادنى واولاد اولادهم ، واولاد الجد الاعلى
كما يمنع اولاد الأب نفسه اولاد الجد ، لانهم يقومون مقام آبائهم
وآبائهم اقرب منهم بدرجة .

فصل في ذكر ما يمنع من الميراث من الكفر والرو والقتل

الكافر لا يرث المسلم بلا خلاف ، وعندنا ان المسلم يرث الكافر سواء كان كافرا اصليا او مرتدا عن الاسلام (١) ، ويجوز المسلم المال ، فان كان بعيدا يمنع جميع ورثته الكفار وان كانوا اقرب منه ، ومتى اسلم الكافر على ميراث قبل ان يقسم المال قاسمه الوراثة ان كان ممن يستحق المقاسمة ، وان كان اولى منهم اخذ المال كله دونهم ، ومتى اسلم بعد قسمة المال فلا ميراث له ، وكذلك ان كان استحق الشركة واحد ، اولم يكن له وارث فنقلت الى بيت المال فلا يستحق من يسلم بعده على حال ، والكافر كالملة الواحدة يرث بعضهم بعضا والمملوك لا يرث على حال مادام رقاً ، فان اعتق قبل القسمة قاسمه الوراثة ان استحق القسمة ، او

(١) لقوله (ص) : فلا يرث الكافر مسلماً ولان الاسلام

يعلو ولا يعلى عليه . قيل المراد العلو من جهة الارث وقيل مطلقاً لقوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وفي الميراث اثبات السبيل عليه ولان مبنى الميراث على الولاية .

اما ان المسلم يرث الكافر فموضع اتفاق بين الفقهاء وفي رواية ابي العباس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا يتوارث اهل ملتين يرث هذا هذا ولا يرث هذا هذا ان المسلم يرث الكافر —

حاز جميع المال ان كان مستحقاً لجميعه ، وان اعتق بعد قسمة
المال او بعد حيازة الجريرة ان كان واحدا لم يستحق المال ،
ومتى لم يكن للميت وارث غير هذا المملوك اشترى من التركة
واعتق (١) وورث بقية المال ان وسع ذلك ، وان لم يسع لم يجب
ذلك، ونقل الى بيت المال ، واما من اعتق بعضه وبقي بعضه رقاً، وورث
بقدر حريته ويورث منه بقدر ذلك ، ويمنع بمقدار ما بقي منه رقاً
(٢) واما القاتل اذا كان عمدا ظلماً فلا يستحق الميراث ، وان
تاب فيما بعد ، وان كان مطيعاً بحق بالقتل لم يمنع من الميراث
، وان كان خطأ لم يمنع الميراث من تركته ، ويمنع الميراث
من ديته .

والكافر لا يرث المسلم .

(١) اجماع العلماء على هذا والروايات مستفيضة عن الامام
امير المؤمنين عليه السلام واهل بيته في هذا الباب ورواه العامة عن علي
عليه الصلاة والسلام ايضاً وعن ابن مسعود وان لم يعملوا به ولا
فرق في المملوك بين القن والمكاتب والمدبروام الولد لاشترائك الجميع
في اصل الرقية .

(٢) وهنا مسألة لم يتطرق اليها الشيخ الطوسي وهي:
لوترك وارثين مملوكين او اكثر وقصر نصيب كل واحد منهم عن
قيمته لم يفك احدهم وكان الميراث للامام (ع) .

فصل في ذكر ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا

ميراث ولد الملاعنة لأمه أو من يتقرب بها من الأخوة والأخوات والجد والجدة والخال والخالة على حد ما يستحقون ميراث غير ولد الملاعنة على السواء ، ولا يرثه أبوه ولا من يتقرب به على حال فإن اقربيه بعد الملعان ورثه الولد ، ولا يرثه الوالد ، ولا يرث الولد من يتقرب بالأب على حال . وولد الزنا لا يرث ولا يورث وميراثه لبيت المال وفي أصحابنا من قال ميراثه مثل ميراث ولد الملاعنة على السواء وهو مذهب جميع من خالفنا من الفقهاء .

فصل في ميراث المستهل والحمل

لا يرث المولود إلا إذا ولد حيا ويعلم حيوته بصياحة أو عطاسة أو اختلاجة أو حر كته والتي لا تكون إلا من الأحياء ، وإذا علم أنه ولد حيا ورث وإن لم يعلم أنه ولد حيا لم يورث ، وأما الحمل فإنه يوقف بمقدار نصيبهم الأدنى والظاهر إيقاف ميراث ذكرين ويقسم الباقي بين الورثة ، وإن سلم إلى الورثة واحد منهم بذلك كان أيضا جازيا (١)

(١) ومن له رأسان أو بدنان على حق واحد يوقف أحدهما فإن انتبها فهما واحد وإن انتبه أحدهما فهما اثنان والحق بضم الحاء وسكون القاف معقد الأزار عند الخصر وعلى هذا فيكون لها فرج ذكر أو أنثى وإنما يحصل الاشتباه في اتحادهما وتعددتهما —

فصل في ميراث الخنثى ومن يشكّل امرءه

إذا ولد مولود له مال للرجال ومال للنساء اعتبر بالمبال ، فمن أيهما خرج البول ورث عليه وان خرج منهما فمن أيهما سبق ورث عليه ، وان خرج منهما في حالة واحدة فمن أيهما انقطع أخيراً ورث عليه ، فان انقطع منهما في حالة واحدة ورث نصف ميراث الرجال ، ونصف ميراث النساء ، وروى انه تعد اضلاعه فان نقص احد الجانبين ورث ميراث الذكور ، وان تساويا ورث ميراث النساء ، وان ولد مولود ليس له ما للرجال ومال للنساء استخرج من القرعة بالشخص فمع اتحادهما في الذكورية والانوثية فيرثان مع تعذر ارث ذي الفرج الموجود ولولم يكن لها فرج او كان معاحكم لهما بما سيجيء من حكم الخنثى -

ولو خرج نصفه حياً والباقي ميتاً لم يرث وكذا لو تحرك حركة لا يدل على استقرار الحياة كحركة المذبوح وقد ذهب بعض فقهاء الامامية الى انه لا يشترط الاستهلال وهو الصوت وقد صرح به في صحيحة ربعي عن ابي عبد الله (ع) قال سمعته يقول : في المنفوس اذا تحرك ورث انه ربما كان اخرسا - فالحركة متى تحققت ورث الطفل •

فما خرج في القرعة ورث عليه (١) .

فصل في ميراث الفرقى والمهر وم عليهم

اذا غرق جماعة ثم انهدم عليهم حائط في حالة واحدة ، ورث بعضهم بعضا ، ولا يعرف ايهم مات قبل صاحبه فانه يورث بعضهم من بعض من نفس تركته لاميرثه من صاحبه ، وايهما قدمت كان جازماً لا يختلف المال فيه . وروى اصحابنا انه يقدم الاضعف في الاستحقاق ويؤخر الاقوى ، ثم ينتقل ما يرث كل واحد منهما من صاحبه الى وارثه ان كان لهما وارث وان لم يكن لهما وارث اصلاً انتقل الى بيت المال ، فان كان لأحدهما وارث والاخر لاوارث له انتقل مال من له وارث الى من لاوارث له ، وينتقل

(١) وكيفية ذلك بان يكتب على سهم عبدالله وعلى اخر امة الله ويستخرج بعد الدعاء فما خرج عمل عليه وعليه دلت اخبار كثيرة منها صحيحة الفضيل بن يسار قال : سألت ابا عبدالله (ع) : عن مولود ليس له مال للرجال ولا له للنساء قال (ع) : يقرع الامام او المقرع يكتب على سهم عبدالله وعلى سهم امة الله ثم يقول : اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا مر هذا المولود كيف يورث ما فرضت له في الكتاب . ثم يطرح السهمان في سهم مبهمة ثم يحال السهم على ما خرج وورث عليه .

منه الى بيت المال ، وميراث من لاوارث له الى من له وارث ومنه الى ورثته فان كان لاحدهما مال والآخر لا مال له ينتقل مال من له مال الى ورثته من لا مال له ، فان كان احدهما يرث صاحبه والآخر لا يرث صاحبه بطل هذا الحكم وانتقل مال كل واحد منهما الى ورثته بلا واسطة وعلى هذا يجري كل واحد منها الى ورثته بلا واسطة ، وقد ذكرنا امثلة هذه المسائل في النهاية ومتى مات نفسان حتف انقهما في حالة واحدة لا يورث بعضهم من بعض ويكون ميراث كل واحد منهما لورثته ، لانه علم موتها في حالة واحدة وانما جعل تورث بعضهم من بعض مع تجويز يقدم موت كل واحد منهما على صاحبه .

فصل في ذكر طلاق المريض ونكاحه

المريض اذا طلق ومات في مرضه ورثته المرأة ما بينه وبين سنة ما لم تتزوج سواء كان الطلاق بائناً او رجعيًا ، وهو يرثها مادامت في العدة اذا كان رجعيًا ، فاذا زاد على سنة او تزوجت بعد الخروج من العدة فانها لا ترثه وهو لا يرثها بعد العدة ، واذا تزوج المريض فان دخل بها صح العقد وتوارثا ، وان لم يدخل بها ومات كان العقد باطلا (١) .

(١) يستثنى من غير المدخول بها ما لو كان الزوج مريضاً حال التزويج ولم يبرء من مرضه لان نكاح المريض مشروط بالدخول —

فصل في ذكر ميراث الحميل والاسير والمفقود

الحميل من جلب من بلاد الشرك فيتعارف منهم نفسان بنسب
يوجب الموارثة بينهما قبل قولهم بلائنة وورثا عليه ، والاسير في
بلد الشرك اذا لم يعلم موته فانه يورث وتوقف نصيبه الى ان يجيء ،
او يصح موته ، فان لم يعلم موته ولاحياته فهو بمنزلة المفقود ،
والمفقود لا يقسم ماله حتى يعلم موته او تمضي مدة لا تعيش مثله فيها
، (١) فان مات في هذه المدة لا يرث هذا المفقود فانه يوقف

فان مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا مهر لها ولا ميراث
وهي رواية زرارة عن الامامين محمد بن علي وجعفر بن محمد عليهما السلام .
(١) في قدر التربص بمال المفقود اقوال قيل اربع سنين
وهي رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام وفي
هذه الرواية ضعف لوجود عثمان بن عيسى وسماعة فيها . وقيل تباع
داره بعد سنين وهو اختيار المفيد وهي رواية علي بن مهزيار عن
ابي جعفر عليه السلام في بيع قطعة من داره والاستدلال بمثل هذه حسب
ما ذهب اليه المحقق في الشرايع تعسف وقال الشيخ ان دفع الى
الحاضرين وكفلوا به جاز وفي رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد
الله عليه السلام اذا كان الورثة ملاء اقتسموه فان جاء ردوه عليه وجاء في
الخلاف : لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش مثله اليها لمجرى العادة
وهذا اولي وعليه اعتماد الفقهاء .

نصيبه منه حتى يعلم حاله ويسلم الباقي الى الباقيين من الورثة .

فصل في من يرث الميراث

يرث الدية جميع من يرث المال الا الاخوة والاخوات من الام ومن يتقرب بالام ، ويرث الزوجان معا منها وكذلك يرث الوالدان وجميع اولاده للمصلب واولاد اولاده وان نزلوا على ترتيب الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ، ولا يرث من الدية من يتقرب من قبل الاب الا الذكور منهم دون الاناث فان لم يكن هناك غير الاناث من جهة او القرابة من جهة الأم كانت الدية لبيت المال .

فصل في ذكر الولاء

قد بينا ان الولاء على ثلاثة اقسام : ولاء النعمة ، وولاء تضمن الجريرة ، وولاء الامامة . فالمعتق اذا مات وخلف نسباً قريباً كان او بعيداً ذا سهم كان او غير ذي سهم من قبل اب كان او من قبل ام فان ميراثه له دون مولاه الذي اعتقه ، فان لم يخلف أحداً أصلاً كان ميراثه لمن اعتقه اذا اعتقه تطوعاً ، ومتى اعتقه فيما يجب عليه من الكفارات فلا ولاء له عليه ، وكان (١) اي لا يلدأحسد عليه ، سواء من كان اعتقه رجل او امرأة فان ميراث المعتق له فان لم يكن المولى باقياً وكان المعتق رجلاً كان ميراثه لولده الذكور

(١) بياض في الاصل .

منهم دون الاناث، فان لم يكن له ولد ذكر كان ميراثه لعصبة مولاة
 فان لم يكن له عصبة كان ميراثه لبيت المال ، وان كان المعتق
 امرأة فميراث المولى لعصبتها دون ولدها ذكوراً كانوا او اناثاً ،
 ويرث الوالدان من ميراث المولى مع الاولاد فان لم يكن له
 اولاد ورثه الأبوان ، والولاء لا يورث مع بقاء من يرثه في درجته
 مثل ان يكون للمعتق ولدان ذكران فماداما حين كان الولاء لهما .
 فان مات احدهما وخلف اولادا كان الولاء للباقي دون
 ولد الولد لانه لا يرث مع الولد للصلب ولد الولد ، فان مات الابن
 وخلف احدهما ابناً والاخر خمس بنين كان المال بين ولد هذا
 واولاد هذا نصفين يأخذ كل فريق نصيب من يتقربون به (١)
 وتزويج الولاء صحيح ، وهوان بزواج الانسان عبده بمعتقة غيره
 فاذا رزق منها اولادا كان ولاء ولدها لمن اعتقهما فان عتق انسان
 آخر اباهم انجز ولاء الاولاد الى من اعتق اباهم دون من اعتق امهم ،
 وان اعتق انسان جدهم من ابيهم مع كون ابيهم عبدا انجز
 ولاء الاولاد من اعتق جدهم وان اعتق بعد ذلك انسان آخر اباهم
 انجز ولاء الاولاد الى من اعتق اباهم من الذي اعتق جدهم وامهم
 ، واذا اشترى المعتق عبدا فاعتقه فولاه له فان مات ولم يخلف
 (١) ويقوم اولاد الاولاد مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل

منهم نصيب من يتقرب به .

احداً فولاه لمولى المولى اولمن يتقرب به ممن يستحق الولاء،
سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة لا يختلف الحكم فيه ، وحكم المدبر
حكم المعتق على حد واحد وأما المكاتب فلا يثبت الولاء عليه
الابشرط فاذا لم يشترط كان سائبة •

واما ولاء تضمن الجريرة فهو ان يكو المعتق سائبة وهو كل
من اعتق في كفارة واجبة او اعتق انسان عبداً وتبرأ من جريرته
، فانه يتولى الى من شاء ممن تتضمن جريرته ، (١) او يكون
انسان لانسب له فيتوالى الى انسان على هذا الشرط فمتى مات
هذا الانسان ولا احد يرثه قريب او بعيد فميراثه لمن ضمن جريرته
، فاذا مات بطل هذا الولاء ورجع الى ما كان ولا ينتقل منه الى
ورثته مثل ولاء العتق •

واما ولاء الامامة : فهو كل من لا وارث له قريب او بعيد ولا
مولى ضامن جريرته ، ولا مولى نعمة ، فان ولاءه للامام او ميراثه
له ، لانه يضمن جريرته فاذا مات الامام انتقل الى الامام الذي
يقعد مقامه دون ورثته الذين يرثون تركته ومن يتقرب اليه (٢)

(١) بياض في الاصل •

(٢) مع عدم وجود اقاربه والضامن كان للامام (عليه السلام) لانه وارث
من لا وارث له والعمال له يصنع به ماشاء وكان علي (عليه السلام) يعطيه فقراء
بلده وضعفاء جيرانه تبرعاً وان كان نفياً قسم في الفقراء والمساكين

فصل في ذكر ميراث المجوسي

يرث المجوسي جميع قراباته التي يدل بهامالم يسقط بعضها بعضاً ، ويرثون ايضاً بالنكاح وان لم يكن سائغاً في شرع الاسلام (١) إلا أنه لا يتعذر في شخص ان يكون له سهم مسمى وجهين على مذهبننا ، يصح اجتماعه لان الذين يجتمعون من ذوي السهام البنت او البنات مع الأبوين او مع احدهما ، وهذا لا يمكن في شخص واحد والكلالتان يسقطان معهما ومع كل واحد منهما على ما بيناه ، وكذلك لا يتعذر في الكلالتين ان يكون احدهما هو الآخر لان للاخ من الأم او للاخت سهماً متى كان اخاً من قبل الاب فانه يصير كلاله الاب ولا يقيد بكلاله الام ، وهذا في

ولا يدفع الى غير سلطان الحق الا مع الخوف او التغلب وما يتركة المشركون فرعاً ويفارقونه من غير حرب فهو للامام ايضاً كما ان الذي مات من اهل الحرب وخلف مالا فماله للامام عليه السلام اذا لم يكن له وارث .

(١) لان المجوس يستحلون نكاح المحارم المحرمات في شرع الاسلام وبهذا يحصل لهم سبب فاسد ويترتب عليه نسب فاسد فاختلف الفقهاء في توريثهم بها بعد اتفاقهم على توريثهم بالصحيح منها وهو عندهم على اقوال ثلاثة نجدها باسهاب في المسالك .

المسمى من ذوي السهام في ذوي الانساب
 واما الأسباب فانه يتعذر كل ذلك في البنت أو الام ان يكون
 وزوجه وفي الابن ان يكون زوجاً ، فيأخذ الميراث من الوجهين معاً ،
 ويتعذر فيمن يأخذ بالقرابة فان الجد من قبل الاب يمكن ان
 يكون جداً من قبل الام ، فاذا اجتمع مع الأخوة والاخوات اخذ
 نصيب جدين سهم نصيب الجد من قبل الأب ، وسهم نصيب الجد من
 قبل الام وكذلك كلها يجري هذا المجرى وقد ذكرنا خلاف
 اصحابنا في هذه المسألة وهذا الذي ذكرناه هو المشهور عن
 علي عليه السلام عند الخاص والعام .

فصل

في ذكر سهم يعرف بها سهام المواريت واستقر اجربها

قد ذكرنا ان السهام المسمومة ستة : النصف ، والرابع ، والثلثان ،
 والثلثان ، والثلث ، والسادس ، فمخرج النصف من اثنين ، ومخرج
 الربع من اربعة ، ومخرج الثمن من ثمانية ، ومخرج الثلثين
 والثلث من ثلاثة ، ومخرج السدس من ستة .

فاذا اجتمع نصف ونصف فاجعله من اثنين ، وان اجتمع مع
 النصف ثلث او سدس فاجعلهما من ستة ، فان كان معه ثمن او
 ربع فاجعله من ثمانية وان اجتمع ثلثان وثلث فاجعله من ثلاثة ،

واذا كان ربع وما بقى او ربع ونصف وما بقى فأجعلهما من اربعة ،
 وان كان ثمن وما بقى او ثمن ونصف وما بقى فأجعله من ثمانية ،
 فان كان مع الربع ثلث او سدس فأجعلهما من اثني عشر ، وان
 كان مع الثمن ثلثان او سدس وما بقى فأجعلهما من اربعة وعشرين ،
 فاذا زاد من له اصل الفرائض على الواحد ولم تخرج سهامهم على
 صحة ضربت عـ سدسهم في اصل الفريضة ، مثل ابوين وخمس بنات
 للابوين السدس سهامان من ستة ، ويبقى اربعة اسهم لا ينقسم على
 صحة يضرب عدد البنات وهو خمسة في اصل الفريضة وهو ستة ،
 فيكون ثلثين لكل واحد من الابوين خمسة اسهم .

وان كان ما بقى بعد الفرائض اكثر من واحد ولم تصح
 القسمة فأضرب عدد من له ما بقى في اصل الفريضة ، مثل ابوين
 وزوج وبنين للزوج الربع وللابوين السدسان ، يخرج من اثني
 عشر يبقى بعد فرائضهم خمسة فتكسر على البنين وهو ابنان يضرب
 له اثني عشر فتكون اربعة وعشرون لكل واحد من الابوين اربعة
 اسهم وللزوج ستة اسهم ولكل واحد من البنين خمسة اسهم ، وان
 بقى بعد الفرائض ما يجب رده رد على ارباب الفرائض او على بعضهم
 بعد فرائضهم ولم تصح القسمة فأجمع مخرج فرائض من يجب الرد
 عليه ، واضرب في اصل الفريضة مثل ابوين وبنات للابوين
 السدسان وللبنت النصف ويبقى سهم واحد من ستة اسهم فيأخذ

مخرج السدسين وهو الثلث من ثلاثة ومخرج النصف من اثنين
فيكون خمسة فنضرب في ستة وهو اصل الفريضة فيكون ثلثين لكل
واحد من الابوين خمسة اسهم بالفرض ، وللبنت خمسة عشر سهماً
بالفرض ، ويبقى خمسة اسهم لكل واحد من الابوين سهم واحد
بالرد وللبنت ثلاثة اسهم بالرد .

ومتى حصل في الورثة خنثى مشكل أمره ورثه نصف ميراث
الذكر ونصف ميراث الانثى فينقسم الفريضة دفعتين دفعة بقدر
ما ذكرنا ودفعة بقدر ما انثى ، ويجمع ذلك ثم يؤخذ نصفه فتعطيه
الخنثى ، والباقي تقسمه بين الورثة على ما يستحقونه ، مثال ذلك
رجل مات وخلف ابوين وزوجة وابن وخنثى فان اصل الفريضة
يخرج من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان
عامة بقى ثلثه عشر لا يصح قسمته على الابن والخنثى فيطلب مال
له نصف ولنصفه نصف وله ثلث وثلثه نصف وهو اثنا عشر فيضربه
في اصل الفريضة وهو اربعة وعشرون فيصير مائة وثمانية وثمانين
سهماً ، سهماً يعطي الزوجة الثمن ستة وثلاثون ، وللأبوين السدسان
ستة وتسعون سهماً ، يبقى مائة وستة وخمسون سهماً للأب والخنثى
فرضته ذكراً كان ، لكل واحد ثمانية وسبعين سهماً .

وان فرضته انثى كان اثنين وخمسين سهماً فتصير مائة
وثلاثين سهماً يأخذ نصفه وهو خمسة وستون سهماً فيكون سهماً

الخنثى، ويبقى احد وتسعون سهما فهو للابن وعلى هذا يجري
سهم الخنثى مع ارباب الميراث ، فان هذا اصله ولا يصح الا كذلك
فينبغي ان نعرف ذلك وتعمل عليه انشاء الله تعالى .

فصل في ذكر استخراج المناسبات

العمل في تصحيح ذلك ان تصحح مسألة الميت الاول ، ثم
يصحح مسألة الميت الثاني ، ويقسم ما يخص الميت الثاني (١) .
المسألة الاولى ، على سهام مسألته ، فان انقسمت فقد صحت
المسألتان معاً مما صحت منه مسألة الميت الاول ، مثال ذلك رجل

(١) والمناسخة وهي من باب مفاعلة من النسخ وهو النقل
والتحويل والمراد بها هنا ان يموت انسان فلا تقسم تركته ثم يموت
بعض وراثته ويتعلق الفرض بقسمة الفريضين من اصل واحد فطريق
ذلك ان تصح مسألة الاولى ويجعل للثاني من ذلك نصيب اذا قسم
على ورثته صح من غير كسر فان كان ورثة الثاني هم ورثة الاول
من غير اختلاف في القسمة كان كالقريضة الواحدة .

ولو كانت المناسبات اكثر من فريضتين نظرت في الثالثة
فان انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة والاعملت في فريضة
مع الفريضتين ماعملت في فريضة الثاني مع الاول وكذا لو فرض
موت اربع او ما زاد على ذلك .

مات وخلف ابوين وابنين فالمسألة يخرج من ستة للأبوين السدسان
ولكل واحد من الابنين اثنان ، فإذا مات احد الابنين وخلف
ابنين كان لكل واحد منهما سهم من هذين السهمين ، فقد صحت
المسألتان من أصل المسألة الأولى وان لم ينقسم المسألة الثانية
من المسألة الاولى نظرت في سهام من يستحق المسألة الثانية وجمعها
وضربت في سهام المسألة الاولى وصحت لك المسألتان معاً ، مثال
ذلك المسألة التي قدمنا ذكرها فيعرض ان احد الابنين مات وخلف
ابناً وبناتاً وكان له سهمان من ستة لم يمكن قسمتها عليهما ضربت
سهم الابن وهو اثنان وسهم البنت وهو واحد في اصل فريضة المسألة
الاولى ، وهو ستة ، فيصير ثمانية عشر ، للابوين السدسان ستة
ولكل واحد من الابوين ستة .

وإذا مات الابن وخلف ابناً وبناتاً كان للابن من ذلك اربعة ،
وللبنت اثنان وكذلك ان مات ثالث ورابع صحح مسألته . كل
ميت ثم اقسام ماله من مسائل المتوفين قبله من السهام على سهام
مسألته ، فان انقسمت فقد صحت لك المسائل كلها وان لم تصح
فاضرب جميع مسألته فيما صحت منه مسائل المتوفين قبله فما
اجتمع صحت منه المسائل كلها . . .

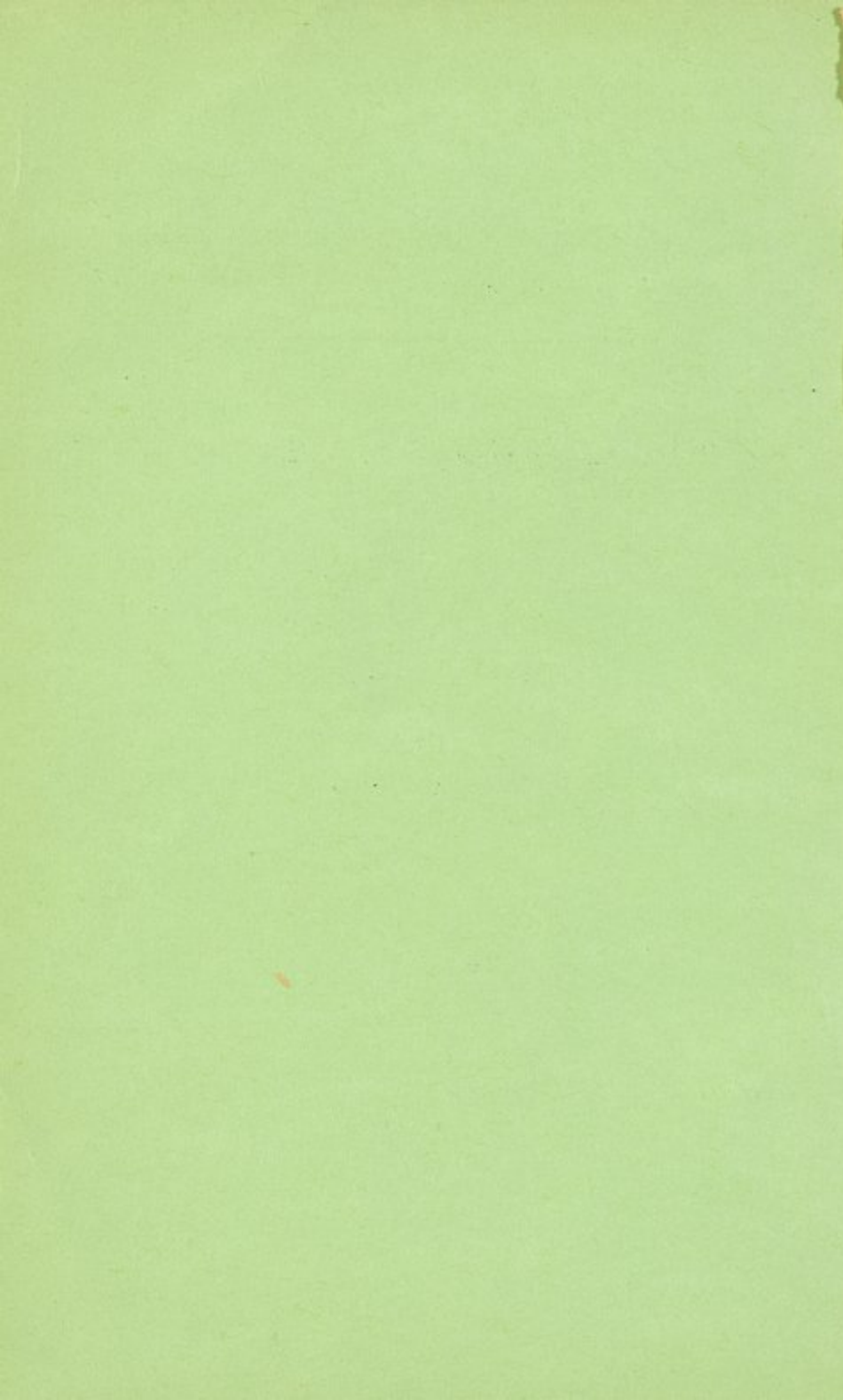
انتهى

الفرس

الموضوع

الصفحة

المقدمة	٣
مقدمة المؤلف	٩
ذكر ما يستحق به الميراث	١٠
سهام الموارث	١٠
ذكر ذوي السهام عند الانفراد	١١
ذكر من يرث بالقربة دون الفرض	١٣
ذكر ما يمنع من الميراث	١٨
ميراث ولد الملائنة	٢٠
ميراث المستهل والحمل	٢٠
في ميراث الخنثى ومن يشكل امره	٢١
ميراث الغرقى والمهدوم عليهم	٢٢
طلاق المريض ونكاحه	٢٣
في من يرث الدينة	٢٥
ذكر ولاء النعمة وولاء الجريرة وولاء الامامة	٢٥
ميراث المجوسي	٢٨
كيفية استخراج سهام الموارث	٢٩
في ذكر استخراج المناسخات	٣٢



كتب ورسائل شيخ الطائفة الطوسي التي ستبشر: (دار الباقر) بنشرها:

الاقتصاد

تحريم الفقاع

الجمال والعقود

مالايسع المكلف الاخلال به

أخبار المختار

المفصح في الامامة

عمل اليوم والليلة

DUE DATE

	AUG 26 1988		
	SEP 29 1988		
	OFFIC. DEC 30 1988		
	OFFIC. APR 1 1989		
	OFFIC. NOV 30 1989		
	JUL 30 Rech		
201-6503			Printed in USA

13865277
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0113865277

BUTLER STACKS

893.799
T873

JUN 21 1965

893.799-T873